

تقديم إشكالي

لم يستطع النظام الملكي في فرنسا خلال القرن 18 م مسيرة تحولات المجتمع الفرنسي، مما أدى إلى تضاؤل مجموعة من العوامل لقيام الثورة الفرنسية ما بين 1789 و 1799 م.

- فما هي عوامل هذه الثورة؟
- والمراحل التي مررت بها؟
- وما أهم النتائج الناتجة عنها؟

أدت مجموعة من العوامل إلى قيام الثورة الفرنسية

كانت فرنسا قبل الثورة خاضعة للملكية المطلقة

كان الملك لويس السادس عشر مثل أسلافه يحتكر جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مروجاً لفكرة الحق الإلهي التي ترى بأنّ الحاكم يستمد سلطته من الله، وبالتالي فطاعته واجبة على المواطنين.

وضعية المجتمع الفرنسي قبيل الثورة

قام المجتمع الفرنسي على مبدأ اللامساواة بين الفرنسيين أمام القانون، مما أدى إلى تشكيل ثلاث هيئات اجتماعية:

- هيئة النبلاء: كانوا يمثلون 1,5% من مجموع الفرنسيين، لكنهم كانوا يجمعون بين الشرف والحكم، حيث تمتلكت بالعديد من الامتيازات، فلها أراضي واسعة وعفوية من الضرائب، وكانت تشغل المناصب العليا في الإدارة والجيش.
- هيئة الإكليروس (رجال الدين): مارست هذه الهيئة تأثيراً روحياً كبيراً على الفرنسيين، كانوا يمثلون 1% من سكان فرنسا، استحوذت على حوالي 10% من الأراضي الفرنسية، تمتلكت بعدة حقوق كحق أداء ضرائب أقل للدولة.
- الهيئة الثالثة: تضم باقي أفراد الشعب الفرنسي، أي حوالي 96% من المجتمع، والتي ضمت البورجوازية التي كان لها نفوذ اقتصادي واجتماعي لكنها كانت تفتقر إلى الحكم، وكذلك الطبقة الفقيرة التي شملت كلًا من العمال والحرفيين وصغار الفلاحين، وقد عانت من الظلم الاجتماعي، فبالإضافة إلى ما كانت تؤديه من حقوق إلى الكنيسة والنبلاء ناءت تحت ثقل الضرائب التي تدفعها إلى الدولة بأشكال مختلفة.

عجلت الأزمة الاقتصادية والمالية باندلاع الثورة

في سنة 1786 م عقدت فرنسا معاهدة تجارية مع بريطانيا مما أدى إلى غزو المنتوجات الإنجليزية للسوق الفرنسية، وبالتالي إلحاق الضرار بالبورجوازية الفرنسية.

عانت ميزانية الدولة الفرنسية من عجز كبير، حيث كانت المصروفات أكثر من المداخيل.

شهدت فرنسا سنة 1789 م موسمًا فلاحياً رديئاً نتج عنه ارتفاع سعر القمح والخبز، وانخفاض الأجور، وانتشار البطالة، وبالتالي قيام انتفاضات في المدن والبواقي.

مرت الثورة الفرنسية بثلاث مراحل "1789-1799م"

تميزت المرحلة الأولى بإقامة الملكية الدستورية

تميزت هذه المرحلة (14 يوليو 1789م - 10 غشت 1792م) بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس جمعية وطنية يوم 17 يونيو 1789م كبديل لمجلس الهيئات العامة، وقد ساند سكان باريس هذه الجمعية بتنظيم انتفاضة عامة واحتلال سجن لاباستي رمز الاستبداد يوم 14 يوليو 1789م، فاضطر الملك لويس السادس عشر بعد ذلك إلى الاعتراف بالجمعية الوطنية، وبعد ذلك ألغيت الامتيازات الفيدالية، وتم إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن يوم 26 غشت 1789م، ووضع أول دستور للبلاد يوم 3 سبتمبر 1791م فدخلت البلاد عهد الملكية الدستورية.

عرفت المرحلة الثانية قيام النظام الجمهوري

تميزت هذه المرحلة (10 غشت 1792م - 27 يوليو 1794م) بظهور خلافات داخل الأوساط الثورية بين ممثلي البرجوازية المؤيدين للملكية الدستورية والرافعين في إيقاف المد الثوري وتحقيق الاستقرار، وممثلي الأوساط الشعبية الراغبين في تصعيد الثورة وتحقيق إصلاحات جذرية، وقد تمكنت فعلاً الأوساط الشعبية من إسقاط الملكية الدستورية وإقامة نظام جمهوري يوم 10 غشت 1792م بزعامة روبيسيير، وتميزت هذه الفترة بالتشدد، حيث تم إعدام الملك لويس السادس عشر وعدد منهم من الشخصيات البرجوازية المعتدلة، فدخلت فرنسا مرحلة رعب كبير.

عرفت المرحلة الثالثة عودة البرجوازية المعتدلة إلى الحكم

تميزت هذه المرحلة (27 يوليو 1794م - 9 نوفمبر 1799م) بتصاعد موجة الإعدامات فتخوفت الأوساط المعتدلة وعملت على تصفية زعيم الثوريين روبيسيير وعدد من أنصاره، ثم الاستيلاء على الحكم يوم 27 يوليو 1794م، وخلال هذه المرحلة حافظت البرجوازية على النظام الجمهوري لكنها وضعت دستوراً جديداً لصالحها، واستعانت بالجيش لضبط الأمن، ولحماية مصالحها سعت كذلك إلى إقامة نظام سياسي قوي، فشجعت نابليون بونابرت على القيام بانقلاب عسكري يوم 10 نوفمبر 1799م وتعويض النظام الجمهوري بنظام إمبراطوري.

نتائج الثورة الفرنسية

النتائج السياسية للثورة الفرنسية

بمقتضى الثورة الفرنسية أصبح الشعب الفرنسي ينتخب أعضاء البرلمان الذي يمارس السلطة التشريعية وتبنّق عنه الحكومة التي تزاول السلطة، غير أن الانتخاب كان مقتضاً على الذكور الذين يؤدون الضرائب، ولهذا كانت الديموقراطية ناقصة وخدم بالدرجة الأولى مصلحة البرجوازية.

أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الذي تضمن عدة حقوق من أبرزها: فصل الدين عن الدولة، وحرية التعبير، وإقامة المساواة المدنية، وتكافؤ الفرص، وحق الملكية والأمن ومقاومة القمع.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية

في الميدان الاقتصادي: أزالَت الثورة النظام الاقتصادي القديم وفتحت المجال أمام تطور النظام الرأسمالي بإصدار تشريعات لتشجيع التجارة والصناعة عن طريق تحرير الاقتصاد من رقابة الدولة، وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد مكاييل ومقاييس جديدة وموحدة كاللتر والمتر وغيرها.

في الميدان الاجتماعي: قضت الثورة على العلاقات الاجتماعية القديمة بـإلغاء الحقوق الفيدالية، وامتيازات النبلاء، ومصادر ممتلكات الكنيسة، كما أقرت مبدأ إجبارية ومجانية التعليم كوسيلة لضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، كما عملت على توحيد اللغة بين مختلف جهات فرنسا وتعزيزها لدى السكان.

قضت الثورة الفرنسية على امتيازات الإقطاعية وعززت مكانة البورجوازية ووضعت أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد واجبها الثورة الصناعية التي انطلقت من إنجلترا.